العدد ١٩ تشرين الثاني ٢٠٢٥
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
No.19 – Nov 2025 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

نشاطات الحركة العمالية في تونس ١٩٢٤- ١٩٨٧

م.د. غيلان سمير طه
جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية
الأيميل/ ghilan.samir.taha@tu.iq

الخلاصة

لعبت الحركة العمالية دوراً كبيراً في تأريخ تونس المعاصر من خلال الإسهام الفعال في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وبروز عدد من الشخصيات القيادية المهمة منذ عام ١٩٢٤، وقد تطور دور العمال من خلال تأسيس النقابات، وتنظيم الإضرابات لتحقيق مطالب الشعب التونسي ومساندة الحركة الوطنية .

استمر نشاط الحركة العمالية بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ من خلال الاشتراك في الحكومة بصورة فعالة ، وعمل قادتها في تحقيق اهداف وطموحات ومطالب العمال والشعب التونسي بصورة عامة .

كان للظروف السياسية والاقتصادية المضطربة في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين احد اهم الأسباب التي دفعت العمال الى العودة للأضرابات النقابية بسبب ارتفاع الأسعار، فضلاً عن الخلافات داخل النقابات نفسها .

الكلمات المفتاحية: التونسي، الفرنسية، الأتحاد، الحركة، النقابات، الحزب .

Abstract

The labor movement has played a major role in Tunisia s modern history, contributing effectively to political, economic, and social life and propelling a number of important leadership figures to prominence since 1924 the role of workers has evolved through the establishment of unions and the organization of strikes to achieve the demands of the Tunisian people and support the national movement .

The labor movement continued its activity after independence in 1956 through effective participation in the government, and its leaders worked to achieve the goals, aspirations, and demands of the workers and the Tunisian people in general

The turbulent political and economic conditions of the 1970s and 1980s were one of the main reasons that pushed workers to return to union strikes due to rising prices, in addition to disputes within the unions themselves .

Keywords: Tunisian ,French, Union, Movement, Unions, Party.

المقدمة

كان للحركة العمالية في المغرب العربي عامة، وتونس خاصة دور كبير في مجريات الأحداث التي مرت بها تلك البلدان من حيث المشاركة الفعالة في الأنخراط في صفوف الحركة الوطنية وصولاً الى الإستقلال .

تعود بدايات النشاطات العمالية في تونس الى عشرينيات القرن العشرين من خلال المطالبات باصدار قوانيين تخص العمال ، وقد اتبع العمال التونسيين تنظيم الأضرابات، التي تكررت مرات عديدة لتحقيق مطالبهم المشروعة ، والتنديد بالممارسات المجحفة للسلطات الإستعمارية .

برزت عدد من الشخصيات العمالية المهمة والتي قادة الحركة العمالية واسهمت في تشكيل النقابات المتعددة في تونس ولعل من ابرزها : محمد علي الحامي الذي قاد بواكير النشاطات العمالية في تونس منذ عام ١٩٢٤ ، كما برز اسم علي القروي وغيرهما من القيادات النقابية المهمة .

ان الدور الكبير الذي لعبته الحركة العمالية دفعت السلطات الإستعمارية الى تشديد اجرائاتها القمعية من خلال مطاردة القيادات العمالية والقائهم في السجون، فضلاً عن نفي العض الأخر منهم ، وعلى الرغم من تلك السياسية فقد استمر العمال التونسيون بنشاطهم على ارض الواقع واستمرت اضراباتهم الاحتجاجية .

لعب الأتحاد التونسي العام للشغل والذي تأسس عام ١٩٤٦ برئاسة فرحات حشاد دوراً كبيراً ومهماً في الساحة التونسية قبل وبعد الأستقلال من خلال نشاطاته الفعالة وشعبيته الكبيرة فضلاً عن التفاف مختلف النقابات العمالية حول هذا الأتحاد.

ان بروز القيادات العمالية على الساحة التونسية قد ادى الى وقوع الصراعات والمنافسة فيما بين اعضاء الأتحاد التونسي وقيادات الحزب الدستوري الحاكم وفي مقدمتهم الحبيب بورقيبة وبصورة خاصة في المرحلة التي تلت استقلال تونس عام ١٩٥٦ .

استمرت نشاطات الأتحاد التونسي للشغل بعد الإستقلال من خلال اشتراكه في الحكومة واصدار القوانيين التي تخص العمال، وقوانيين تعمل على تطوير تونس اقتصادياً ، ولعل دافعهم في ذلك الوضع الاقتصادي المتردي في البلاد .

قسم البحث الى مقدمة وثلاث محاور وخاتمة : تضمن المحور الأول بروز الحركة العمالية في تونس للمدة ١٩٢٤ الى عام ١٩٤٥، بينما تطرق المحور الثاني الى دور الاتحاد التونسي للشغل في اوضاع تونس منذ عام ١٩٤٦ ولغاية ١٩٥٦، اما المحور الأخير فقد ناقش دور الحركة العمالية منذ الاستقلال ولغاية عام ١٩٨٧ .

اولاً: بروز الحركة العمالية التونسية (١٩٢٤- ١٩٤٥)

ان بروز طبقة العمال كأحدى الطبقات الإجتماعية وارتباطها بالأنتاج قد اصبحت واضحة المعالم في فترة البرجوازية التي ظهرت في العالم الغربي وكانت الفجوة كبيرة بين اصحاب الثروات والعمل وبين العمال من حيث المستوى المعاشي، اما في العالم العربي فأن تطور وسائل الأنتاج قد تأخرت مقارنة بالغرب وهذا ما اسهم في ضعف التفاوت بين طبقات المجتمع (حسين، ٢٠١٤، صفحة ١٧) .

ان الولادة المبكرة للحركة العمالية في تونس، وما القي على عاتقها من واجبات سياسية واجتماعية فضلاً عن الجانب الثقافي كان من المحاور الرئيسية في تأريخ تونس، إذ كانت ولادة تلك الحركة في ظل الأستعمار الفرنسي، وكذلك فأن علاقتها كانت غير جيدة مع الحركة الوطنية في تونس (الجوادي، ١٩٨٢، صفحة ٤٧)

يمكن القول ان جذور الحركة النقابية قد ظهرت بتونس في النصف الأول من القرن العشرين، وتحديداً في عشرينيات ذلك القرن من خلال دورها المهم في الوقوف بالضد من ممارسات السلطات الإستعمارية، إذ لم تقتصر مطال العمال في الحصول على حقوقهم ، وانما كان دورهم وطنياً للوصول الى الأستقلال (العنبكي، ٢٠٠٤، الصفحات ٦٤- ٦٥) .

ان قوانيين العمل التي صدرت في تونس كانت ضعيفة، ولايوجد مايلزم تنفيذها ففي يوم العشرين من شهر نيسان عام ١٩٢٠ صدر قانون تعطيل الدوام في نهاية الأسبوع، وكذلك صدر في يوم الخامس عشر من شهر

اذار ١٩٢١ قانون حوادث العمل، وعلى الرغم من صدور هذه القوانيين الا ان تطبيقها كان يعتمد بصورة كاملة على اصحاب العمل، فلا يوجد هناك جهات خاصة لتنظيم العمل وتطبيق القوانيين بين الجانبين: اصحاب العمل والعمال ، وكذلك فأن السلطات الفرنسية كانت ضد اي تجمع نقابي تونسي من اجل عدم تحقيق مصالحهم ومتطلباتهم (البزاز و الهاشمي، ٢٠١٩، صفحة ٤٩) .

ارتبط اسم محمد علي الحامي، وهو احد مناضلي الحركة العمالية في تونس، بمرحلة جديدة شهدت تطور نقابات العمال هناك، ففي يوم التاسع والعشرون من شهر حزيران عام ١٩٢٤ تأسست جمعية التعاون الأقتصادي في تونس وقد صادق المجتمعون على قانونها، وبعد ايام قليلة تم تأسيس لجنة خُصصت لجمع التبرعات للجمعية ولم يذخر اعضاء جمعية التعاون جهداً في الترويج لمبادئ واهداف جمعيتهم من خلال اقامة التجمعات العمالية في مختلف ارجاء تونس، وقد لقي مشروعهم استجابة من شريحة العمال وفئات المجتمع الأخرى (البزاز و الهاشمي، ٢٠١٩، صفحة ٥١).

لم تستمر نشاطات جمعية التعاون طويلاً بسبب انشغالها في الأعتصامات والتي كانت بدايتها في شهر اب عام ١٩٢٤ في منطقة الميناء، وقد لعب محمد علي الحامي دوراً كبيراً في تنظيم حركة العمال وتنبيههم لمخاطر السياسات الأستعمارية، وكذلك فقد عمل على توسيع نطاق النقابات في تونس لتطوير مستواهم في مختلف النواحي، ففي عام ١٩٢٤ ايضاً تم تأسيس نقابة في منطقة ماطر وكان السبب هو تعرض عمال ماطر للممارسات الأستبدادية من قبل السلطات الأ ستعمارية، إذ استولوا على اراضيهم ، وجعلوا من اصحابها عمال لخدمة مصالحهم، وقد كانت النقابة تعمل بالخفاء عند بداية تأسيسها، وان هذا لم يمنع من التفاف اعداد من العمال حولها وذلك لدورها في الدفاع عن طبقة العمال هناك (البزاز و الهاشمي، ٢٠١٩، الصفحات ٥٣-٥٤) .

اعلنت تسعة نقابات عمالية عن توحيدها في يوم الثاني عشر من شهر تشرين الأول عام ١٩٢٤، وذلك خلال اجتماعهم في القاعة الخلدونية، وأقر في الأجتماع النظام الداخلي للتجمع الجديد او ما اطلق عليه الجامعة النقابية وقد تم وضع قانون لها تكون من ثلاثون فصل ، والتحق بهذا التجمع بعد التاسيس عدد من نقابات العاصمة التونسية وقد رأى محمد علي الحامي بأنهُ لابد من استقلال النقابات الزراعي، والعمل على تنظيمها، وكذلك قاد في الوقت ذاته لجنة كانت مهمتها بث الدعاية النقابية واستناداً لذلك تأسست نقابات جديدة في بنزرت مثل نقابة إصلاح المراسي ونقابة اخرى ضمت عمال السميد واخرى لعمال البواخر ، وينطبق الحال عل العاصمة ، إذ تأسست فيها نقابات لعمال سكك الحديد وعمال اسواق الحبوب وعمال النسيج (الزهرة، ٢٠١٦- ٢٠١٧، الصفحات ٥٠- ٥٢) .

شهد اليوم الثالث من شهر شاط عام ١٩٢٥ إصدار خمس تقارير من قبل مقيم فرنسا العام في تونس من اجل القبض على قادة حركة العمال وفي مقدمتهم محمد علي وقد تم الحكم عليهم بالنفي خارج تونس ، وتوفي محمد علي بمنفاه بمنطقة الحجاز وذلك على اثر حادث سيارة (الزهرة، ٢٠١٦- ٢٠١٧، صفحة ٥٧) .

شهدت تونس منذ عام ١٩٢٥ مرحلة تطور اقتصادي نسبي وتراجع في المجالين: النقابي والسياسي، وعلى الرغم من ذلك فأن نضال النقابات العمالية التونسية لم يتوقف، إذ وقعت عدد من الإضرابات في عام ١٩٢٥ بمشاركة اعداد من العمال التونسيين وكذلك الحال في عام ١٩٢٧ الذي شهد إضراب استمر ستة وعشرون يوماً وكان المشاركون فيه عمال الرصيف، ونظراً لتلك الإضرابات المتكررة فقد عملت المنظمة الفرنسية النقابية على السعي لكسب العمال التونسيين من خلال العمل على تبني مستحقاتهم ومطالبهم، الا ان ذلك لم يمنع من تجدد الأضرابات في عام ١٩٢٨ والتي كان ابرزها اضراب عمال الرصيف وعمال الترامواي ونتيجة لأستمرار نشاطات العمال التونسيين فقد صدر مرسوم من قبل الباي التونسي في يوم السادس عشر من شهر تشرين الثاني عام ١٩٣٢ سمح من خلاله بالعمل النقابي وعلى اثر ذلك المرسوم فقد

تأسست عدد من النقابات الجديدة في البلاد على الرغم من سياسة الاضطهاد التي اتبعتها السلطات الإستعمارية للحد من تنامي نشاط تلك النقابات (قسطائي و بو زيان، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٣٢) .

يمكن القول بأن صاحب الفضل في تنامي وتطور الحركة العمالية النقابية في تونس هو محمد علي الحامي من خلال دوره الكبير بتحشيد العمال على مختلف انتمائاتهم في الاصناف: الزراعية والصناعية وتشجيعهم على العمل النقابي لتحقيق مطالبهم ومستحقاتهم، والوقوف بوجه السلطات الإستعمارية الفرنسية التي عملت جاهدة للحد من ظاهرة تنامي نشاط الحركة العمالية التونسية، وان هذا لم يمنع من ازدياد عدد النقابات في مختلف مناطق تونس حتى بعد وفاة الحامي، إذ اصبحت طبقة العمال من الطبقات المهمة والبارزة في المجتمع التونسي وقد جائت قوتهم من خلال تجمعاتهم النقابية والمطالبة بحقوقهم المسلوبة .

لقد اثارت الشعبية الكبيرة للحركات العمالية الحزب الدستوري التونسي الذي كان قد سعى لزعامة قضية تونس الوطنية، وان نشاطات النقابات العمالية التونسية سد الباب امامهُ، والى جانب ذلك شهدت تلك المدة تصاعد المقاومة من قبل السلطات الإستعمارية لنضال الحركة العمالية فإزدادت حالات الاعتقال والنفي خارج البلاد (الجوادي، ١٩٨٢، صفحة ٥١) .

استمرت السلطات الفرنسية بسياستها القائمة على النفي خارج البلاد، ففي عام ١٩٣٤ قبضت على رئيس الحزب الدستوري التونسي الجديد الحبيب بورقيبة، وصدر قرار بأبعاده خارج البلاد، غير ان وصول حكومة الجبهة الفرنسية الشعبية الى الحكم في عام ١٩٣٦ وتولي ليون بلوم الحكم وهو سياسي اشتراكي قد اسهم في تغيير السياسة الفرنسية في تونس، إذ تم اطلاق سراح السجناء السياسيين ومن ضمنهم اتباع محمد علي الحامي، فضلاً عن عودة المنفيين من خارج البلاد، وقد عزموا على تأسيس جامعة نقابية تونسية على غرار الجامعة الأولى وقد تم ذلك التجمع العام للحركة العمالية في يوم الرابع عشر من شهر حزيران عام ١٩٣٦ وكانت قيادة هذا التجمع لعلي القروي (البزاز و الهاشمي، ٢٠١٩، صفحة ٦٦) .

تمكن القروي بمساعدة بعض اعضاء الجامعة العمالية التونسية من استحداث هيئة وقتية لجمع العمال الصناعيين والزراعيين وعمال المناجم وموانئ تونس وذلك في يوم الحادي والعشرون من شهر تموز عام ١٩٣٦، وفي شهر اذار عام ١٩٣٧ تأسست هيئة مؤقتة ثانية للعمل على كتابة قانون للنقابة، والعمل على التهيئة لمؤتمر تأسيسي وكذلك فقد شهد عام ١٩٣٧ وقوع اشتباكات مع القوات الفرنسية داخل تونس بسبب الاضرابات العمالية المتواصلة مثل : اضراب عمال الفوسفات في يومي الرابع والخامس من شهر اذار ١٩٣٧ وقد قُتل في هذا الإضراب عشرون عامل تونسي، وكذلك شهد شهر حزيران من العام ذاته حدوث اضراب الميناء وقُتل فيه اربعة عمال (البزاز و الهاشمي، ٢٠١٩، صفحة ٦٧) .

ان تصاعد نضال الحركة النقابية والعمالية في تونس، واستمرار اقامة النقابات المستقلة، فضلاً عن تزايد نشاط الإضرابات العمالية في جميع ارجاء البلاد قد دفع السلطات الفرنسية الى تشديد اجرائاتها الامنية، إذ تمكنت من سجن اغلب قادة الجامعة العمالية التونسية فضلاً عن وقوع اعداد من الضحايا والجرحى من مؤيدي الحركة العمالية في تونس (سارة، ١٩٨٦، صفحة ٥٥) .

شهد عام ١٩٣٨ حدوث تظاهرات بعد ابعاد الكاتب العام للجماعة العمالية التونسية حسن النوري وكذلك سجنه ثم نفيه الى الجزائر بموجب قرار اصدرهُ المقيم الفرنسي في تونس وقد تبع هذا القرار اضرابات عمالية جديدة تطورت الى مواجهات بين العمال التونسيين بقيادة الاتحاد الجهوي التونسي في منطقة بنزرت، وقوات الامن الفرنسية، إذ تم عد هذا الأضراب قد جاء بدافع سياسي (عقيب، ٢٠٠٩- ٢٠١٠، صفحة ٢٢٢)

ثانياً: دور الأتحاد التونسي للشغل في اوضاع تونس الداخلية (١٩٤٦- ١٩٥٦)

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) اصبحت تونس ساحة للصراع في شمال افريقيا من اجل بسط السيطرة عليها من قبل دول الوفاق ودول المحور المشاركين في تلك الحرب، ولم يتطوع من

التونسيين الا العدد القليل ، او اجبارهم عن طريق القوة وقد تعرض عدد من المواطنيين التونسيين للنفي والسجن بأصدار قرارات من قبل المحاكم ذات الطابع العسكري (قسطائي و بو زيان، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٢٧) .

كان من افرازات الحرب العالمية الثانية الغاء كافة النقابات التونسية والتي لم تعاود الظهور الا في عام ١٩٤٤ وقد ظهرت هذه المرة بشكل وطني ناضج ، وبرز في هذه المرحلة احد قياداتها المهمين وهو فرحات حشاد والذي عُد المحرك الأساسي للحركة العمالية التونسية في تلك المرحلة المهمة، إذ انصبت جهوده على جمع عمال قفصة وصفاقس وشكل عن طريقهم خمسة عشر نقابة عمالية في شهر شباط عام ١٩٤٤، وفي يوم الخامس من شهر ايار عام ١٩٤٥ تشكل اتحاد نقابات الشمال وعددها مايقارب سبع وعشرون نقابة وكذلك تم تأسيس ثمان عشر نقابة في المنطقة الوسطى (البزاز و الهاشمي، ٢٠١٩، الصفحات ٦٨-٦٩) .

زار مسؤول النقابات الموحدة العاصمة التونسية في عام ١٩٤٥ للمرة الأولى، وتزامن ذلك مع تأسيس عدد من النقابات الجديدة في مختلف ارجاء تونس وابرزها: نقابة الأشغال والبناء ونقابة لمعاصر الزيت ونقابة لعمال المقاهي، فضلاً عن تجمع نقابي بأسم (البلديين) ، وشهد النصف الثاني من عام ١٩٤٥ تأسيس نقابات لعمال العدل والعاملين في مجال التعليم فضلاً عن نقابة البريد (بو علاق، ٢٠١٨-٢٠١٩، صفحة ٣٣)

انصبت فكرة فرحات حشاد على ان العمال التونسيين لن يحصلوا على حقوقهم الا بتحرير البلد من المستعمرين، ولذلك دعا الى استقلال النقابات العمالية التونسية عن نقابات عمال فرنسا، وان ذلك يتم بتوحيد نقابات تونس وادارتها بواسطة منظمة تعمل بصورة مركزية، وعلى الرغم من ذلك فلقد تعرضت قرارات فرحات حشاد للأنتقاد من بعض العمال التونسيين انفسهم والذين كانوا يتبعون نقابات عمال فرنسا، ولذلك عمل حشاد على تأسيس اتحاد جديد للعمال هو الأتحاد العام للشغل في عام ١٩٤٦ فكان نقلة مهمة للأتجاه السياسي والإجتماعي والاقتصادي في تونس (البزاز و الهاشمي، ٢٠١٩، الصفحات ٦٩- ٧٠) .

تأسس الأتحاد التونسي العام للشغل في يوم العشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩٤٦ عن طريق مؤتمر لعمال تونس تم عقدهُ في المدرسة الخلدونية التي كان يرأسها فرحات حشاد (البزاز، تونس والجزائر دراسة في التأريخ الحديث والمعاصر ، ٢٠١٧، صفحة ٣٥) .

تم تشكيل هيكلية للأتحاد التونسي ضمت :

١- مؤتمر وطني يُعد الهيئة العليا للأتحاد ويضم ممثلين عن نقابات تونس كافة .
٢- مجلس قومي يعقد اجتماعه كل ست اشهر عن طريق مؤتمر وطني .
٣- مكتب تنفيذي للأتحاد يتألف من اثنا عشر عضواً عن طريق الترشيح من قبل الهيئة الادارية .
٤- جامعات قومية واتحادات، ويأتيان بعد المكتب التنفيذي للأتحاد العام ، وترتبط بها العديد من الاتحادات الفرعية .
٥- ينقسم النظام الخاص بالأتحاد التونسي العام الى سبعة اجزاء هي: النقابات و عضوية العامل التونسي واتحاد جبهوي والجامعات وهيئة إدارية ومؤتمر مسؤول عن اتجاهات الاتحادات العامة ، فضلاً عن مكتب تنفيذي (البزاز س.، ٢٠١٠، الصفحات ٨٦- ٨٨) .

كان للأتحاد عدد من المبادئ التي سعى الى تحقيقها، ويمكن ايجازها بما يلي :

١- كان الأتحاد يعمل على تنظيم كافة الهيئات وتوحيدها .
٢- كان يدعوا الى عدم الركود ويحث على الثورية للوقوف ضد المستعمر .
٣- الحث على العمل وتخليص العمال من الأستغلال .
٤- أمتياز القائمين على الأتحاد بالألمام الواسع في الميادين السياسية والإقتصادية ، والحث على فكرة الوطنية (البزاز س.، ٢٠١٠، صفحة ٨٩) .

كان رأي فرحات حشاد في العمل النقابي العمالي هو الدفاع عن مصالح العمال الخاصة، وتحقيق الإستقلالية والابتعاد عن التدخلات السياسية ، إذ كان يرى في السياسة خطر لانها لاتخدم المصالح الحقيقية للعمال، وكذلك فأنها لاتوحد مصالح العمال بل تقوم بتقسيمها (بن حميدة، صفحة ١٩٦) .

عقد الإتحاد التونسي للشغل مؤتمره الثاني في عام ١٩٤٧ بمدينة صفاقس، وبذلك استمرت نشاطات ومؤتمرات الاتحاد الإجتماعية والسياسية فضلاً عن النشاطات النقابية الكشفية بهدف جمع كافة الزعماء المناضلين في تونس وتوسيع المنظمات للوقوف ضد المحتل (أونيس، ٢٠١٦- ٢٠١٧، الصفحات ٨٣- ٨٤)

تمكن الاتحاد التونسي العام للشغل من الأنضمام الى الاتحاد النقابي العالمي في عام ١٩٤٧ كممثل عن عمال تونس وكذلك انتخب في العام ذاته كعضو في المكتب التنفيذي الدولي للنقابات، ومن جانب اخر فقد ازدادت اعداد المنتمين للأتحاد التونسي للشغل، إذ بلغ العدد مائة الف عضو في عام ١٩٤٨ ، وقد طالب الاتحاد بأن تكون الأجور متساوية فيما بين العمال الفرنسيين والتونسيين (شطبوري، ٢٠٠٣، صفحة ٣٢) .

عقد الاتحاد مؤتمراً عاماً في عام ١٩٤٩ ، إذ اكد في هذا المؤتمر على المطالبة بأن يكون العمل حق مشروع للجميع وتحقيق التعليم الالزامي من اجل الأرتقاء بالنواحي الإجتماعية والفكرية للشعب التونسي، وكذلك اكد الأتحاد على تأميم المشاريع الخاصة بالمصالح العامة والقضاء على البطالة (الزهرة، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٨٥) .

دعا فرحات حشاد الى تحقيق رابطة للنقابات العمالية في شمال افريقيا، وقد كان ذلك الهدف هو مطمع لجميع عمال تلك البلدان لتحقيق المصلحة العامة وكانت نظرية فرحات حشاد تستند الى عدد من النقاط يمكن تلخيصا بما يأتي :

١- الربط فيما بين مفهوم الوطنية والبعد الأنساني والعالمي .
٢- تعزيز ارتباط وطنية المنظمة التونسية مع المدى العربي والمغربي، وبالفعل فقد تم انتخاب فرحات حشاد ممثل عن نقابات عمال العرب في واشنطن وذلك في عام ١٩٥١ .
٣- تحقيق الربط والتضامن وطنياً واجتماعياً لتحقيق التحرير (بو علاق، ٢٠١٨-٢٠١٩، صفحة ٤٩) .

انسجم موقف العمال التونسيين وبصورة خاصة زعيمهم حشاد مع التطورات التي شهدتها الحركة الوطنية التونسية، ففي عام ١٩٥٢ اشترك في العمليات الكفاحية ضد المستعمر وقد تزامن ذلك مع جملة من الأعتقالات طالت القيادات الوطنية، وهذا مادفع فرحات حشاد لتسخير كافة امكانيات اتحاده النقابي للقتال ضد المحتلين وتأسيس خلايا تعمل بشكل سري في المدن والريف، وهكذا عملت السلطات الإستعمارية للتخطيط من اجل اغتيال فرحات حشاد ظناً منها بأن ذلك سينهي نضال العمال التونسيين وسيكف الشعب عن المطالبة بالاستقلال، وبالفعل تمكنت من اغتيال حشاد في يوم الخامس من شهر كانون الأول عام ١٩٥٢، ورغم ذلك فلم ينتهي نضال العمال التونسيين ولم يتخلوا عن ايدلوجية قائدهم بعد اغتياله، إذ استمرت الأضرابات العمالية في عام ١٩٥٢ (البزاز س.، ٢٠١٠، الصفحات ٩٥- ٩٦) .

تم اختيار احمد بن صالح اميناً عاماً للإتحاد التونسي للشغل بعد اغتيال فرحات حشاد وقد اتبع المسار ذاته لتحقيق هدف استقلال تونس وقد تهيئت الظروف للعمل على اخراج قوات الأحتلال بالقوة، إذ ابتدئت المقاومة العسكرية في عام ١٩٥٢ وقد تنامت المقاومة لتوافر ظروف ساعدت على ديمومتها كثورة المغرب في عام ١٩٥٣ واحداث الجزائر في عام ١٩٥٤، وهزيمة القوات الفرنسية عام ١٩٥٤ أيضاً على اثر واقعة ديان بيان فو والانسحاب من فيتنام، وقد اسهمت جميع تلك الأحداث في تغيير سياسة فرنسا تجاه تونس (البزاز س.، ٢٠١٠، صفحة ٩٨) .

لاشك بأن الدور الذي اداه الأتحاد التونسي للشغل كان كبيراً من خلال قيادته المتمثلة بفرحات حشاد فضلاً عن الكوادر الاخرى وقاعدته الجماهيرية، إذ تغيرت استراتيجيته المتبعة في تونس فلم تعد المطالبات

والاضرابات كافية لتحقيق مطالب العمال ولابد من مواجهة السلطات الإستعمارية بالقوة لتحقيق الأهداف المنشودة وصولاً للأستقلال وكذلك يمكن القول بأن اهداف الاتحاد التونسي قد استمرت بعد وفاة حشاد واستمر العمل على استكمال السير على الطريق الذي ابتدأ به، وقد جاء احمد بن صالح ليواصل مسيرة نضال الحركة الوطنية للوصول للأستقلال .

ثالثاً: الحركة العمالية التونسية في ظل الإستقلال ولغاية عام ١٩٨٧

صعدت السلطات الاستعمارية في تلك المدة وبواسطة العصابة المعروفة (اليد الحمراء) من عمليات الأغتيال، والقتل بصورة جماعية وكذاك هدم المنازل والقيام بالعديد من الجرائم، ومنها اغتيال احد ابرز القيادات العمالية وهو الهادي شاكر، وعلى الرغم من ذلك ونتيجة لتغيرات الأوضاع التي مرت بها فرنسا في المغرب والجزائر وفيتنام (كما ذكرنا) اتجهت الى المفاوضات مع الباي التونسي محمد الأمين في عام ١٩٥٤ وابدت الحكومة الفرنسية استعدادها لنقل بعض الصلاحيات للحكومة التونسية، وقد كان الحبيب بورقيبة وهو احد ابرز قادة الحركة الوطنية التونسية انذاك مؤيداً للمفاوضات ، في حين رفض امين الحزب الدستوري الجديد صالح بن يوسف تلك المفاوضات مع فرنسا وقد ادى ذلك الى تعرض الحزب للأنقسام : قسم يرأسهُ بورقيبة، وقسم ثاني يرأسهُ صالح بن يوسف (البزاز و الهاشمي، الحركة العمالية والنقابية في المغرب العربي(الجزائر- تونس- المغرب) من الأحتلال وحتى الأستقلال، ٢٠١٩، الصفحات ٧٧- ٧٨) .

شهد عام ١٩٥٥ توحيد نشاطات الاتحاد العام للشغل لدعم الحركة الوطنية، أذ اعلن الاتحاد عن موافقته على المعاهدة فيما بين تونس وفرنسا في يوم الثالث من شهر حزيران عام ١٩٥٥ وقد عزز ذلك الموقف من شعبية احمد بن صالح، في الوقت الذي حاول فيه الحبيب بورقيبة كسب مؤيدي الحركة العمالية ، وذلك لخوفه من رجحان كفة بن صالح، وكذلك فقد انتج مؤتمر الاتحاد العام للشغل في عام ١٩٥٦ اتجاه فكري حديث للحركة النقابية والعمالية في تونس عن طريق برمجة الأقتصاد التونسي ، وتحديد الدخل الأدنى للأجور، وتطوير القطاعات العامة من تعليم وصحة، وهكذا فقد كان من ثمار المؤتمر حل الاتحاد النقابي الشيوعي وانضمام اعضائه الى الاتحاد التونسي للشغل، ونتيجةً لذلك فقد ساهم الاتحاد بصورة واضحة في استقلال تونس يوم العشرين من شهر اذار عام ١٩٥٦، وحصل على خمسة وزارات داخل الحكومة (البزاز و الهاشمي، الحركة العمالية والنقابية في المغرب العربي(الجزائر- تونس- المغرب) من الأحتلال وحتى الأستقلال، ٢٠١٩، الصفحات ٧٩-٨٠) .

صدرت بعد الأستقلال عدد من القوانيين ، ففي عام ١٩٥٧ شرعت قوانيين انهاء الأقطاعيات الكبيرة، وكذلك قانون انهاء ملكية الأراضي القبلية ، كما ان فكرة التعاضديات التي تبنتها الحكومة في الجانب الزراعي قد شملت الأراضي الفقيرة فقط، ولم تشمل ملكية الأراضي الخاصة (الهرماسي، ١٩٩٠، صفحة ٣٦) .

عقد الأتحاد التونسي مؤتمراً استثنائياً في يوم الثاني والعشرون من شهر ايلول عام ١٩٥٧ من اجل الوقوف ضد عملية الأنشقاق داخل الأتحاد والتي ادت الى ابعاد احمد بن صالح عن منصب الأمين العام، واختيار احمد التليلي بديلاً عنهُ وقد جاء هذا الأنشقاق بدفع من الحبيب بورقيبة (عبدالقادر، ٢٠١٦- ٢٠١٧، صفحة ٨٩) .

كان للحركة النقابية في تونس دور مشترك مع نقابات شمال افريقيا وقد برز ذلك في المؤتمر الذي عُقد في مدينة طنجة للمدة من يوم العشرين الى الثالث والعشرين من شهر تشرين الأول عام ١٩٥٧، وقد دعا المؤتمر لتشكيل لجنة من اجل تنسيق الأعمال النقابية في اقطار المغرب العربي فضلاً عن الأعمال المرتبطة بالمنظمات الدولية خارج بلدان المغرب (ماهي، ٢٠٢٣، صفحة ٢٩٤) .

اصبح الأتحاد التونسي للشغل للمدة من عام ١٩٥٧ الى عام ١٩٦٣ وبدفع من رئيسهُ احمد التليلي عبارة عن هيكل تابع للحزب الدستوري الحاكم وقد اخُتير التليلي كعضو في ديوان الحزب السياسي، غير انهُ مالبث ان تردد على ماقدم عليه نتيجةً للتجمعات المتصارعة في الحزب الحاكم والاتحاد العام للشغل نفسهُ، إذ لم يرضى بسيطرة الحزب بصورة مطلقة على الاتحاد العام، وقد ادت دعوته الى الديمقراطية في المؤتمر العام للأتحاد في شهر اذار عام ١٩٦٣ الى ابعاده عن المؤتمر واختيار الحبيب عاشور بدلاً عنهُ، ولم يستمر طويلاً بسبب طبيعة المرحلة الصعبة التي كانت تعيشها تونس انذاك، فضلاً عن وقوفه بالضد من مقررات المؤتمر الذي عُقد في بنزرت عام ١٩٦٤، وقد تم إيداعه في السجن ، وفي شهر تموز عام ١٩٦٥ تم إختيار البشير بلاغة امينا عاماً للأتحاد، وبلاغة يُعد من المقربين والمؤيدين للحبيب بورقيبة (البزاز س.، تونس والجزائر دراسة في التأريخ الحديث والمعاصر ، ٢٠١٧، الصفحات ٣٩-٤٠) .

لقد شهدت السنوات التي تلت مرحلة الأستقلال بروز اتجاهين مختلفين في العلاقة بين الأتحاد العام للشغل والحزب الحاكم وهما :

١- محاولة الحزب الدستوري الحاكم السيطرة على الحركة العمالية في تونس ورفع شعارات اقتصادية واشتراكية .

٢- محاولة زعامة حركة العمال النقابية تحقيق الإستقلالية عن تسلط الحزب الحاكم (سارة، ١٩٨٦، صفحة ٥٦) .

شجعت تونس في بداية السبعينيات على تحقيق التحالف فيما بين الرأسماليين: الأجنبي والوطني لإنعاش الاستثمار،إذ اصدرت في عام ١٩٧٢ عدد من القوانيين في هذا المجال، وقد انتعشت بالفعل الجوانب الإقتصادية في البلاد من زراعة وتجارة، كذلك ازدياد المصارف وتطور السياحة، وعلى الرغم من ذلك فقد شهد عام ١٩٧٢ مائة وخمسون اضراباً للحركة النقابية التونسية وهذا مايؤكد شعبيتها الكبيرة، وقد رفعت مطالبها في تلك الإضرابات وتمحورت حول اصدار القوانيين للضمان الإجتماعي ورفع الأجور والحد من التسلط الحزبي (البزاز س.، تونس والجزائر دراسة في التأريخ الحديث والمعاصر ، ٢٠١٧، الصفحات ٤٠-٤١) .

اسهم التركيز الذي قامت به المؤسسة التونسية العامة على حساب الملكية الصغيرة في ارتفاع نسبة الأجور الممنوحة، إذ وصلت النسبة المئوية للأجراء بتونس عام ١٩٧٥ مايقارب اثنان وخمسون بالمائة، وكذلك بلغ عدد العاملين في الشركات العامة مايقارب تسع عشر وست بالمائة من المجموع الكلي للاجراء والبالغ عددهم ثمان وست وثلاثون الف (الهرماسي ع.، ١٩٩٣، صفحة ١٦٨) .

شهد عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ تنظيم ستمائة أضراب عمالي في عموم تونس، ورغم محاولات قيادات النقابات العمالية في الحد من الأضرابات الا انها فشلت في ذلك وغيرت من رأيها عندما دعمت مطالب العمال المشروعة، وهذا مادفع صحافة الحزب الحاكم الى القيام بحملة لمهاجمة النقابات العمالية وقياداتها، وخلال الأجتماع الذي عقدهُ الأتحاد التونسي للشغل قرر عدم الجمع بين قيادة النقابات وبين المسؤوليات السياسية في الحزب الحاكم ، وكذلك فقد عقد الحزب الدستوري يومي العشرين والحادي والعشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩٧٨ اجتماعاً للجنة المركزية وقد حاول الحبيب بورقيبة خلال الأجتماع التمييز فيما بين المواقف المختلفة لزعماء الشخصيات المتطرفة مع غيرها من المواقف (سارة، ١٩٨٦، صفحة ٥٧) .

شهدت تلك المدة مشاكل اجتماعية ناتجة عن قرار الحكومة برفع اسعار السلع الغذائية الى الضعف في شهر كانون الأول عام ١٩٨٣، وقد كان هذا القرار الشرارة التي اشعلت ما عُرف بثورة الخبز في شهر كانون الثاني عام ١٩٨٤ وقد شملت التظاهرات احياء المدن الفقيرة، وكذلك فقد انتشرت في العاصمة التونسية بشكل واسع ، وهذا مادفع الحكومة الى استخدام الجيش للحد من تلك التظاهرات، وقد رافق تلك

الأحداث اضرابات قامت بها الحركة العمالية بسبب اشتداد الأزمة الإقتصادية في البلاد (الجامعيين، ٢٠٠٥، صفحة ١٩٩) .

اصدر الأتحاد التونسي للشغل في اواخر عام ١٩٨٥ بياناً قرر فيه الإعفاء عن كل الأعضاء النقابيين الذين تم ابعادهم بسبب مشاكل حلت في النقابات، واعادتهم من جديد بهدف تنظيم كل نقابات الأتحاد (الأنباء، ١٩٨٥) ، وفي الوقت ذاته ومن اجل ايجاد حلول للأزمة الإجتماعية التي حلت بالبلاد لمدة اسابيع عدة حصل اتفاق فيما بين الحكومة التونسية والأتحاد التونسي للشغل في اواخر عام ١٩٨٥ ايضاً من اجل افتتاح افاق وحلول جديدة للوضع المتأزم (الوطن، ١٩٨٥) .

شهدت البلاد في مطلع عام ١٩٨٦ مواجهات عنيفة ودموية قامت بها قواعد العمال على مقرات الفروع النقابية من اجل استرجاعها من عناصر الحكومة المسيطرة عليها، وكان من الطبيعي ان يقف الحزب الدستوري الحاكم الى جانب عناصر الأمن (الطليعة ، ١٩٨٦) .

تراجع الأنتاج المحلي مجدداً في عام ١٩٨٦، وبصورة خاصة في قطاع الزراعة، وتراجع دور صناعة المواد المعملية، اضافة الى استمرار الأضرابات في مختلف الجوانب الصناعية، وارتفاع مؤشرات البطالة في الوقت ذاته (البزاز س.، تونس والجزائر دراسة في التأريخ الحديث والمعاصر ، ٢٠١٧، صفحة ٤٦).

قام رئيس وزراء تونس زين العابدين بن علي في يوم السابع من شهر تشرين الثاني عام ١٩٨٧ بأنقلاب على رئيس البلاد الحبيب بورقيبة، وابعدهُ عن منصبه، وذلك بالأستناد لتقرير طبي اصدره عدد من الأطباء التونسيين لبيان عدم استطاعة بورقيبة من حكم البلاد، وقد اصدر بن علي خطاباً وعد فيه المواطنيين بأصلاح الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية (السرجاني، ٢٠١١، الصفحات ٥٢-٥٣).

الخاتمة

يمكن تلخيص اهم ماتوصل اليه البحث من نتائج الى مايلي :

١- برزت الحركة العمالية في تونس بصورة مبكرة في السنوات القليلة التي تلت نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨) ، فمنذ عام ١٩٢٠ صدرت عدد من القوانيين التي تخص طبقة العمال .

٢- يعتبر محمد علي الحامي من ابرز الشخصيات التي اسهمت في انبثاق الحركة العمالية بصورة واضحة في تونس من خلال تأسيس التجمعات العمالية منذ عام ١٩٢٤ .

٣- كانت الأضرابات العمالية المتكررة هي الصفة البارزة في تأريخ نشاطات العمال التونسيين للمطالبة بحقوقهم .

٤- ان توحيد عدد من نقابات العمال في اجتماع القاعة الخلدونية عام ١٩٢٤ قد عزز من مكانة و نضوج وقوة حركة العمال التونسيين .

٥- شهدت ثلاثينيات القرن العشرين تشديد الاجرائات التعسفية للسلطات الإستعمارية للحد من تنامي الدور العمالي النقابي في تونس .

٦- كان للاتحاد العام للشغل دوراً متميزاً في قيادة الحركة العمالية وتوحيد صفوفها، فضلاً عن مساند الحركة الوطنية حتى تحقيق الاستقلال الذي تم عام ١٩٥٦ .

٧- استمرت نشاطات الحركة العمالية بعد الاستقلال من خلال المؤتمرات والنشاطات التي قادها الاتحاد العام للشغل، فضلاً عن المشاركة الفعالة في الحكومة التونسية ، وان هذا لم يقف حائلاً امام الصراعات فيما بين الاتحاد والحزب الحاكم منذ الستينيات ولغاية الثمانينيات من القرن العشرين .

المراجع

١-اسماء قسطائي، و فاطمة الزهراء بو زيان. (٢٠١٦-٢٠١٧). *النضال السياسي والنقابي في تونس (١٩٤٦ - ١٩٥٦)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجيلالي بو نعامة بخميس مليانة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.*

٢-بشرى صبار حسين. (٢٠١٤). *الأوضاع الإجتماعية في تونس ١٩٥٧ - ١٩٨٧، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية للبنات.*

٣-جريدة الأنباء. (١٩٨٥). *العدد ٣٥٧٥، ٦ كانون الأول.* الكويت.

٤-جريدة الوطن. (١٩٨٥). *العدد ٣٨٨٢، ١٠ كانون الأول.* الكويت.

٥-حسن بن التومي شطبوري. (٢٠٠٣). *التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية في تونس ١٩٥٦ - ١٩٧٣، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية(ابن رشد)، .*

٦-راغب السرجاني. (٢٠١١). *قصة تونس من البداية الى ثورة ٢٠١١ .* القاهرة: دار اقلام للنشر والتوزيع .

٧-سعد توفيق البزاز. (٢٠١٠). *الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (١٩٢٤ - ١٩٥٦).* عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

٨-سعد توفيق عزيز البزاز. (٢٠١٧). *تونس والجزائر دراسة في التأريخ الحديث والمعاصر .* دار نون للطباعة والنشر والتوزيع.

٩-سعد توفيق عزيز البزاز، و اياد علي ياسين الهاشمي. (٢٠١٩). *الحركة العمالية والنقابية في المغرب العربي(الجزائر- تونس- المغرب) من الأحتلال وحتى الأستقلال.* عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

١٠طه حميد حسن العنبكي. (٢٠٠٤). *تطور الحركة الدستورية والديمقراطية في تونس للمدة ١٩٨٧- ٢٠٠٢، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، الجامعة المستنصرية ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية.*

١١- عبد السلام بن حميدة. (بلا تاريخ). *الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس ١٩٢٤ - ١٩٥٦ .* صفاقس: دار محمد علي الجامعي.

١٢- عبد اللطيف الهرماسي. (١٩٩٣). *الدولة والتنمية في المغرب العربي تونس انموذجاً .* تونس: سراس للنشر.

١٣- عمراوي فطيمة الزهرة. (٢٠١٦- ٢٠١٧). *اسهامات الحركة العمالية في الثورة التونسية (١٩٢٤- ١٩٥٦)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية- قطب شتمة.*

١٤- فايز سارة. (١٩٨٦). *الأحزاب والحركات السياسية في تونس ١٩٣٢ - ١٩٨٤ .* دمشق.

١٥- مجلة الطليعة . (١٩٨٦). *العدد ١٤٢، ٢٧ كانون الثاني.* فرنسا.

١٦- محمد السعيد عقيب. (٢٠٠٩- ٢٠١٠). *الحزب الحر الدستوري التونسي القديم (١٩٣٤- ١٩٥٦)، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة الجزائر ٢ ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية.*

١٧- محمد صالح الهرماسي. (١٩٩٠). *تونس الحركة العمالية في نظام التبعية والحزب الواحد(١٩٥٦- ١٩٨٦)*. بيروت: دار الفارابي.

١٨- محمد عبدالعزيز الجوادي. (١٩٨٢). *اثر التحولات السياسية في البناء الإجتماعي في تونس، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة المستنصرية ، المعهد العالي للدراسات القومية والأشتراكية.*

١٩- محمد ماهي. (٢٠٢٣). *علاقة الجوار بين الدول المغاربية نموذج العلاقات النقابية ١٩٤٦- ١٩٦٠، مجلة حمرابي للدراسات ، العدد ٤٦، المجلد الأول ، صيف.*

٢٠- نخبة من الأساتذة الجامعيين. (٢٠٠٥). *تونس عبر التأريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال ج ٣ .* تونس: مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية .

٢١- هواري عبدالقادر. (٢٠١٦- ٢٠١٧). *دور الأتحاد العام التونسي للشغل في مسار التحول الديمقراطي في تونس ٢٠١١- ٢٠١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعةالجزائر ٣، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.*

٢٢- وردة بو علاق. (٢٠١٨-٢٠١٩). *فرحات حشاد وعيسات إيدير حياتهما ونضالهما النقابي (١٩١٤- ١٩٥٩) دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥- قالمة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية .*

٢٣- ياسمينة أونيس. (٢٠١٦- ٢٠١٧). *الشخصيات النقابية ودورها في القضية التونسية محمد الفاضل بن عاشور انموذجاً (١٩٠٩- ١٩٧٠)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية- قطب شتمه.*